

جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
الدورة الثانية
نيروبي، 5-9 حزيران/يونيه 2023

إعلان وزاري صادر عن جمعية موئل الأمم المتحدة في دورتها الثانية

مستقبل حضري مستدام من خلال تعددية شاملة للجميع وفعالة: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في
أوقات الأزمات العالمية

- 1- نحن، الوزراء المسؤولين عن المدن والمستوطنات البشرية، المجتمعين في الدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، المنعقدة في نيروبي في الفترة من 5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023، مع ممثلي السلطات المحلية والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين، ندرك أن الحضرة تشكل فرصة وتحدياً فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة في أوقات الأزمات العالمية.
- 2- ونُقر بدور الجمعية الرائد في صنع السياسات الحضرية العالمية، والذي يتيح لنا فرصة للتعبيل بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة⁽¹⁾ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 11، عن طريق جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- 3- وندرك أن المستوطنات البشرية الشاملة للجميع والأمنة والقادرة على الصمود والمستدامة تُمكن من تكوين شبكات اجتماعية وتحقيق مشاركة مدنية قوية، مما يفضي إلى تحقيق الرخاء المشترك والحماية البيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. وتضم المدن معظم سكان العالم، وتُشكل، عندما تدار إدارة جيدة، مصادر رئيسية للناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، والرخاء المشترك، وحلول معالجة تغيُّر المناخ من خلال التخفيف من آثاره والتكيف معها على نطاق واسع، ومعالجة فقدان التنوع البيولوجي والتلوث والتصحر والجفاف، من بين تحديات أخرى.
- 4- إننا نؤكد من جديد التزامنا بالخطة الحضرية الجديدة وبخطة تنفيذها، بما في ذلك التزامنا بتنمية حضرية وريفية تتمحور حول الإنسان وتحمي الكوكب وتراعي الاعتبارات العمرية والجنسانية واعتبارات الإعاقة، وبإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتيسير التعايش، وإنهاء جميع أشكال التمييز والعنف، وتأهيل جميع الأفراد والمجتمعات للمشاركة مع تمكينهم من أن تكون مشاركتهم هذه كاملة ومجدية، ونتعهد بالألا يُخلف الركب أحداً وراءه.

(1) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

- 5- ونحن، إذ نُرحب بالجهود المتعددة الأطراف للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، نشعر بقلق عميق إزاء الأزمات المتعددة التي تُهدد مستقبل البشرية ومصير كوكبنا. ويتخلف عن الركب مزيد من الناس والأماكن في وقت تتعرض فيه المجتمعات المحلية للتهديد جراء الآثار المتتالية للصدمات على مستوى العالم. ولا يزال عدم المساواة يتعمق بين البلدان والأقاليم وداخلها، وبات الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والعزل المكاني يُشكلان في كثير من الأحيان حقيقة لا يمكن إنكارها في المدن والمستوطنات البشرية، مما يُضعف قدرتها على الصمود.
- 6- ونرحب بتقرير الأمين العام الذي يصدر كل أربع سنوات لعام 2022 بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة⁽²⁾، والدعم المستمر الذي تقدمه المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في رصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والإبلاغ عنه. ونُقر بأهمية الإجراءات المحلية المتخذة للتصدي للتحديات العالمية. ونحن مقتنعون بأن توسيع تنفيذ النهج والحلول التحويلية والشاملة للجميع المقدمة في إطار الخطة سيدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 7- ونرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في نيسان/أبريل 2022 لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.
- 8- وبالإضافة إلى ذلك، نُرحب بخطة شرم الشيخ للتنفيذ⁽³⁾ بصيغتها المعتمدة في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، التي تعترف بدور المدن في معالجة تغيّر المناخ والاستجابة له، وتُسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى العمل التعاوني في هذا الصدد، في إطار ولاية موئل الأمم المتحدة.
- 9- ونرحب بالمناقشات التي جرت في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، وتشجعنا الالتزامات الطوعية المنصوص عليها في خطة العمل المتعلقة بالمياه، والتي ستسرع الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال ضمان حصول الجميع على المياه النظيفة والصرف الصحي، مع الإحاطة علماً أيضاً بالعمليات الأخرى المتعلقة بالمياه، مثل المنتدى العالمي العاشر للمياه، المقرر عقده في عام 2024.
- 10- ونقر بأهمية مواصلة الجهود على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير عملية المنحى لتسريع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 11- ونرحب بتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، المذكورة في الفقرة 46 من قرار الجمعية العامة 262/77 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022، والتي تشجع موئل الأمم المتحدة على مواصلة التعاون الوثيق مع نظام المنسقين المقيمين واستكشاف فرص زيادة التعاون مع الكيانات الأخرى، كما نرحب بالتعاون مع الكيانات الأخرى، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.
- 12- ولنلتزم بتعزيز المشاركة المتعددة الأطراف والتعاون الدولي، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لتلبية الحاجة إلى السكن اللائق والتصدي للأزمات الحضرية، وتكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي، وأهمية التنمية الحضرية المتكاملة من خلال التخطيط الحضري والإقليمي الشامل للجميع، والحوكمة المتعددة المستويات، والتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره في المناطق الحضرية، والاستجابة للكوارث الطبيعية، ونهج التمويل المستدام.
- 13- ومن هذا المنطلق، فإننا نُشجع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بما في ذلك من خلال تعددية الأطراف الشاملة للجميع والفعالة والتعاون الدولي، حسب الاقتضاء، على ما يلي:

(2) A/76/639-E/2022/10.

(3) المقرر 1/أ-27.

(أ) استكشاف آليات ومنابر للدفع قديماً بالحلول المستدامة من أجل التوصل تدريجياً إلى الأعمال الكامل للحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق، دونما تمييز، ووضع نهاية للتشرد؛

(ب) استكشاف مسارات حضرية عادلة للعمل البيئي والاستهلاك والإنتاج المستدامين وطرق يمكن بها تعزيز العمل المناخي الحضري المتكامل والتشاركي، وتدابير للحد من النفايات والتلوث، وكذلك يمكن تعزيز العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي من خلال المبادرات العالمية والإقليمية والمحلية ذات الصلة التي تعزز الترابط بين التوسع الحضري وتغير المناخ؛

(ج) تعزيز أطر التعافي الحضري الشاملة للجميع التي تُمكن المدن من الاستجابة للأزمات الحضرية الطبيعية والأزمات التي من صنع الإنسان، ودعم جهود التعافي الوطنية في ضوء ازدياد الصبغة الحضرية للأزمات واستضافة المدن بشكل متزايد الفارين من الأزمات؛

(د) الدفع قديماً بالحوكمة الفعالة المتعددة المستويات، وتعزيز التخطيط والاستثمار المحليين والإقليميين المتكاملين، ولا سيما لدعم المدن الصغيرة والمتوسطة والسريعة النمو، والمساهمة في تحويل المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة؛

(هـ) تعزيز تكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي وتمكين السلطات والحكومات المحلية والإقليمية كجهات فاعلة مركزية للتعبيل بالعمل في سبيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(و) استكشاف سياسات ومبادرات لتوجيه التدفقات المالية نحو التنمية الحضرية المستدامة، بما في ذلك على المستوى المحلي؛

(ز) تحديد المشاركة وتعزيزها مع المنتديات المتعددة الأطراف الرئيسية التي يمكن أن تستفيد من مشاركة المدن وسائر أشكال السلطات والحكومات المحلية والإقليمية بدور أقوى.

(ح) تعزيز نُهج المدن الذكية التي تركز على الناس من خلال تعزيز العمل الحالي لموئل الأمم المتحدة بشأن المدن الذكية.

14- ونتفق على أن العمل الشامل للجميع والفعال يتطلب نهجاً متعدد المستويات ومتعدد أصحاب المصلحة ومتعدد القطاعات، مع إيلاء اهتمام قوي لنُظم البيانات والمعارف من أجل سياسات قائمة على الأدلة ورصد النتائج والابتكار والدعوة والاتصال والشراكات وبناء القدرات والتحول الرقمي لتسريع وتيرة التقدم.

15- وندرك أهمية شهر تشرين الأول/أكتوبر الحضري، الذي يبدأ في اليوم العالمي للموئل وينتهي في اليوم العالمي للمدن، وازدياد المشاركة فيه، ونلتزم بزيادة تعزيز جهود التعبئة والدعوة في هذا الصدد.

16- ونحيط علماً بنتائج الدورة الحادية عشرة للمنتدى الحضري العالمي، الذي عقد في كاتوفيتسه، بولندا، في عام 2022، ونتطلع إلى المشاركة بدور فاعل في الدورة الثانية عشرة للمنتدى، المقرر عقدها في القاهرة في عام 2024.

17- ونلتزم بمواءمة عملية التخطيط الاستراتيجي لموئل الأمم المتحدة مع دورة الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، لتعزيز اتساق السياسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، من خلال توسيع الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2020-2023 لتشمل أيضاً الفترة 2024-2025، وبمجرد دورة عادية ثانية مستأنفة لجمعية موئل الأمم المتحدة في عام 2025 من أجل اعتماد الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026-2029.

- 18- ونؤكد من جديد أهمية دور موئل الأمم المتحدة بوصفه مركز تنسيق الأمم المتحدة للحضرة المستدامة والمستوطنات البشرية، والدعم الذي يقدمه موئل الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء والسلطات المحلية وأعضاء المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا الصدد.
- 19- ونلتزم بتعزيز موئل الأمم المتحدة حتى يتمكن من الوفاء بولايته بفعالية عن طريق توفير الموارد المالية، مع مراعاة المصالح والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، واستكشاف خيارات مبتكرة لتعبئة الموارد، فضلاً عن الإشراف على أنشطة البرنامج المعيارية والتنفيذية وتوفير التوجيه الاستراتيجي لها.
- 20- ونرحب بالاحتفال في نيروبي بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء موئل الأمم المتحدة قبل انعقاد الدورة العادية الثالثة لجمعية موئل الأمم المتحدة.
- 21- وندعو المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة إلى متابعة ما يتحقق من تقدم في تنفيذ الإجراءات الواردة في هذا الإعلان التي تدخل ضمن نطاق ولاية موئل الأمم المتحدة، كجزء من المتابعة الشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية والخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة.